



قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (4) لسنة (2019م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 14 جمادى الآخرة 1440 هجرية، الموافق 2019/2/19 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبدالملك أحمد محمد العرشي
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبدالكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلحي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة ناصر احمد الجوفي للمقاولات
ضد

مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية في المناقصة رقم (2018/1م) الخاصة بإنشاء مبنى مركز تأهيل
اليتيمات بتمويل من الصندوق العربي للأمناء (معونة).

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع واجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2019/1/31م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد مؤسسة الرحمة
للتنمية الإنسانية تضمنت التالي:

نرفع الى الهيئة العليا هذه الشكوى ضد مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية بأمانة العاصمة بخصوص
المناقصة رقم (1) لسنة 2018م والخاصة بمشروع إنشاء مبنى مركز تدريب وتأهيل اليتيمات - صنعاء حيث
إننا كنا قد تقدمنا في المناقصة المذكورة أعلاه، وتم فتح المظاريف بتاريخ 2018/9/17م وبناء على مذكرة
الجهة الموجهة للمقاولين المتقدمين للمناقصة بتاريخ 2019/1/28م والتي تسلمنا صورة منها والتي تم إفادتنا
فيها بان نستلم الضمان منهم. وعليه فإننا نود التوضيح حول المناقصة وبشكل مختصر بما يلي:-

1. تم التخاطب معهم بمذكرة رسمية بتاريخ 2018/10/17م مرفق لكم نسخة منها.
2. تم التخاطب معهم بمذكرة رسمية بتاريخ 2018/10/22م مرفق لكم نسخة منها.
3. تم التخاطب معهم بمذكرة رسمية بتاريخ 2018/11/7م مرفق لكم نسخة منها (ردا على
مذكرتهم بشأن طلب بعض الاستفسارات).

4. أفادوا بأنهم غير ملزمين بقانون المناقصات ولائحته التنفيذية. مع ان وثائق عطاء المناقصة
هي من الوثائق النمطية لأعمال الأشغال العادية للمشروع والتي هي جزء لا يتجزأ من قانون
المناقصات ولائحته التنفيذية. وتنص في وثائق عطاء المناقصة - تنطبق أحكام قانون
المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية.

5. نلاحظ بان المكتب الاستشاري استبعد عطاءنا من قبل بدون أي مبرر أو مسوغ قانوني وتم
مراسلة أصحاب العطاءات التي تليينا والتي قيمتها ارفع من عطائنا بكثير

6. نلاحظ بان المكتب الاستشاري هو من صمم المشروع ورفع الدراسات وفتح المظاريف وهو نفسه من حلل
المناقصة وما يستبعد بان يكون الإشراف عليها... الخ، وهذا يعتبر مخالفا لجميع القوانين واللوائح.



7. نلاحظ بأنه يتم إنزال إعلان المناقصة أمام الراي العام فقط وأتعبنا وتحميلنا للخسائر واستغلال المقاولين وفي هذا الوضع ولكن نقول حسبنا الله ونعم الوكيل فيهم هو المطلع على كل شيء.

8. قيمة عطائنا المقدم الترتيب (الأول) مبلغ وقدرة (872.000) ألف دولار.

9. قيمة العطاء الترتيب (الثاني) مبلغ وقدرة (925.700) ألف دولار.

10. قيمة العطاء الترتيب (الثالث) الذي يريدون إرساء المناقصة عليه بمبلغ وقدرة (938.600) ألف دولار.

11. الفارق بين العطاء المقدم من قبلنا والعطاء رقم (3) الذي يريدون الإرساء عليه مبلغ وقدرة (66.600) ألف دولار.

12. لم نعلم ماهي الأسباب لاستبعاد العطاء المقدم من قبلنا حيث وهو مستوف لجميع الشروط فنيا وماليا وقل عطاء سعرا.

ولهذا: نقدم شكوانا هذه اليكم وأملنا فيكم بعد الله كبير كونكم الجهة العليا للرقابة على المناقصات نرجو منكم الاطلاع واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنصافنا بإرساء المناقصة علينا حيث وعطاؤنا مستوف لجميع الشروط وفقا لقانون المناقصات ولائحته التنفيذية، وحتى لانظلم في وجودكم.

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وبعد موافقة رئيس مجلس الإدارة قامت الهيئة العليا بتاريخ 2019/2/3 بتكليف فريق فني من الهيئة العليا للقيام بالنزول الميداني الى مؤسسة الرحمة لدراسة الوثائق الخاصة بالمناقصة موضوع الشكوى المذكورة ورفع تقرير بذلك، وقد تم النزول الميداني من قبل الفريق الفني المكلف الى مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية وتم الجلوس مع الأستاذة رقية الحجري رئيس مجلس الإدارة بالمؤسسة والمختصين بالمؤسسة وقد قامت المؤسسة بتاريخ 2019/2/7م بتسليم الفريق الفني قرص مرن مضغوط يحتوي كل وثائق المناقصة ومنها محضر فتح المظاريف للعطاءات المقدمة وكذلك محاضر التحليل الفني والمالي للعطاءات المقدمة في المناقصة بالإضافة الى نسخة الكترونية من العطاء المقدم من قبل الشركة الشاكية.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع القرص المضغوط الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وابداء الرأي، ومن خلال دراسة الوثائق المحتوي لها القرص، رفع تقريره الى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الآتي:

❖ **الإجراءات المتبعة من قبل المؤسسة:**

1. قامت الجهة بالإعلان عن المناقصة بتاريخ 2018/8/16م وحدد تاريخ 2018/9/17م كآخر موعد لتسليم العطاءات وفتح المظاريف.

2. قامت المؤسسة بتاريخ 2018/9/8م بعقد اجتماع قبل فتح المظاريف في مقر المؤسسة مع المقاولين الذين تقدموا لشراء وثائق المناقصة للرد والإيضاح على الملاحظات والاستفسارات من المتقدمين للمناقصة رقم (2018/1) لمشروع مركز تدريب وتأهيل اليتيمات/صنعا ومناقشة النقاط التالية (المخططات، جداول الكميات والمواصفات، الوثائق النمطية، الشروط الفنية) ولعدد 15 بند تم مناقشته في الاجتماع وبحضور جميع المقاولين المتقدمين في المناقصة وتم تسليم المقاولين نسخة من محضر الاجتماع الذي يحتوي على جميع التعديلات المطلوبة في وثائق المناقصة.

3. تم فتح المظاريف بتاريخ 2018/9/17م بمشاركة عدد (29) مقاول.

4. بتاريخ 2018/9/17م قامت المؤسسة بتشكيل لجنة تحليل من الاستشاري والمؤسسة للقيام بتحليل وتقييم العطاءات المقدمة في المناقصة المذكورة.

5. بتاريخ 2018/11/17م استكملت لجنة التحليل أعمال التحليل والتقييم ورفعت تقريرها النهائي



حيث أوصت في تقريرها بإرساء المناقصة على مكتب صالح شرهان وبمبلغ إجمالي وقدرة
939,284.77 دولار أمريكي.

6. بتاريخ 2018/12/2م قامت المؤسسة بمخاطبة الصندوق العربي للأمناء للموافقة على نتائج التحليل
الفني والمالي للعطاءات المقدمة في المناقصة والإرساء على مكتب صالح شرهان

7. بتاريخ 2019/1/27م وافق الصندوق العربي للأمناء على نتائج التحليل والإرساء على مكتب صالح
شرهان.

8. قامت الجهة بالإخطار بنتائج التحليل والتقييم ونتائج الإرساء بتاريخ 2019/1/28م. وبصورة جماعية
وليس كل مقال على حده.

9. قامت الجهة بموافاة الفريق الفني المكلف من الهيئة العليا بالأوليات بتاريخ 2019/2/7م في قرص
مضغوط.

❖ اللقاء مع الأطراف:

- تم الجلوس مع المؤسسة الشاكية وأوضحت ان عطاءها اقل العطاءات المقدمة ومكتمل ومستوفي
لجميع الشروط والمواصفات المطلوبة في وثائق المناقصة (بحسب إفادة ممثل الشاكية) وكذلك تم
الجلوس مع المختصين في الجهة لتوضيح بعض الأمور المتعلقة بالمناقصة.

❖ ملاحظات المكتب الفني:

➤ بالنسبة للشاكية:-

- 1- تم تقديم الشكوى في الفترة القانونية.
- 2- العطاء المقدم من الشاكية هو أقل العطاءات المقدمة للمناقصة.
- 3- لوحظ وجود انحرافات كبيرة بالنقص عن التكلفة التقديرية في بعض البنود الرئيسية في
العطاء المقدم من قبل الشاكية حيث تجاوزت هذه الانحرافات النسب المحددة قانونا الأمر الذي
ترتب عليه استبعاد هذا العطاء كما ورد في محضر التحليل الفني والمالي المعد من قبل الجهة
المشكوبها.

➤ بالنسبة للمؤسسة (الجهة المشكوبها):-

- 1- من خلال محضر التحليل الفني والمالي المرفق من قبل المؤسسة لوحظ ان العطاء المقدم من قبل
المؤسسة الشاكية هو اقل العطاءات المقدمة في المناقصة بعد التخفيض بمبلغ إجمالي وقدرة
= 872,000.00 دولار أمريكي وبعد التحليل المالي لهذا العطاء من قبل لجنة التحليل الفني
والمالي تبين وجود انحرافات بالنقص عن التكلفة التقديرية في بعض البنود الرئيسية وبيانها
كما يلي:

مؤسسة ناصر الجوفي للتجارة والمقاولات			التكلفة التقديرية للبنود دولار أمريكي	بيان الأعمال
معدل الانحراف في كلفة البنود عن التكلفة التقديرية بالنقص				
المشروع بالنقص	المكون بالنقص	المبلغ الفارق بالنقص دولار أمريكي		
16.23%	17.30%	163,783.50	946,779.50	المبنى الرئيسي مكون من (يدروم والدور الأرضي والدور الأول والدور الثاني)
0.13%	7.45%	1,171.80	17,062.50	أعمال مباني غرف الحراسة والاستقبال
0.06%	3.33%	585.6	17,563.00	أعمال السور



مؤسسة ناصر الجوفى للتجارة والمقاولات معدل الانحراف في كلفة البنود عن التكلفة التقديرية بالنقص			التكلفة التقديرية للبنود دولار أمريكي	بيان الأعمال
المشروع بالنقص	المكون بالنقص	المبلغ الفارق بالنقص دولار أمريكي		
0.29%	16.01%	2,946	18,400	أعمال الموقع العام
0.04%	4.17%	380.80	9,129	أعمال الخزان الأرضي
16.75%		168,967.85	1,008,934	الإجمالي

حيث قامت لجنة التحليل عبر مؤسسة الرحمة بمخاطبة الشاكية رسميا بتاريخ 2018/11/3م لعمل تحليل أسعار لهذه البنود وقد قامت الشاكية بعمل تحليل الأسعار المطلوب لهذه البنود والرد على المؤسسة حيث قامت لجنة التحليل بدراسة تحليل الأسعار المقدم من قبل الشاكية وبعد الدراسة من قبل لجنة التحليل تبين من خلال محضر التحليل عدم اقتناع لجنة التحليل بتحليل الأسعار المقدم من قبل الشاكية وعلى هذا الأساس ونظرا لعدم اقتناع لجنة التحليل بتحليل الأسعار المقدم من قبل الشاكية فقد تم استبعاد هذا العطاء والإرساء على العطاء رقم (3) المقدم من قبل مكتب صالح سعد شرهان للمقاولات بمبلغ إجمالي وقدره 939,284.77 دولار أمريكي. وذلك وفقا للمادة رقم (185) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م ووفقا لما ورد في البند رقم (2.47ب) من الدليل الإرشادي لأعمال الأشغال والتوريدات والخدمات الأخرى.

2- من خلال محضر التحليل الفني والمالي لوحظ ان عقود الخبرة المطلوبة والمقدمة من قبل مؤسسة ناصر الجوفى (الشاكية) غير مكتملة وكما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	مؤسسة ناصر الجوفى	مؤسسة محمد قائد الواقدي	مكتب صالح سعد شرهان
مشروع 1	متعثر	ارفق	مطابق
مشروع 2	لم يرفق	ارفق	مطابق
مشروع 3	ارفق	لا يوجد	مطابق
مشروع 4	غير مطابق	لا يوجد	مطابق
مشروع 5			مطابق (إضافي من المقاول)
مشروع 6			مطابق (إضافي من المقاول)

3- من خلال محضر التحليل الفني والمالي لوحظ ان الموقف المالي والقدرة المالية لمؤسسة ناصر الجوفى غير مستجيب وكما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	مؤسسة ناصر الجوفى	مؤسسة محمد قائد الواقدي	مكتب صالح سعد شرهان
الأرصدة	غير مناسب الرصيد لا يتعدى 0.026% من كلفتة المشروع	لم يقدم	مناسب



مناسب	غير مطابق	منخفض	كشف بنكي بالحركة المالية لخمس سنوات ماضية
مناسب	لا يوجد	غير مطابق	التسهيلات البنكية

4. من خلال محضر التحليل الفني والمالي لوحظ ان الكادر الفني المقدم من قبل مؤسسة ناصر الجوفي غير مؤهل وكما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	مؤسسة ناصر الجوفي	مؤسسة محمد قائد الواقدي	مكتب صالح سعد شرهان
مدير المشروع	غير مطابق	مطابق	مطابق
مهندس معماري	مطابق	مطابق	مطابق
مهندس كهربائي	مطابق	غير مطابق	مطابق
مهندس مدني	مطابق	غير مطابق	مطابق
مراقب	غير مطابق	غير مطابق	مطابق
محاسب	مطابق	مطابق	مطابق

5. من خلال الشكوى المقدمة من قبل الشاكية لوحظ ان الشكوى المقدمة منها تضمنت ان المكتب الاستشاري هو من صمم المشروع ورفع الدراسات وفتح المظاريف وهو نفسه من حلل المناقصة وما يستبعد بان يكون الإشراف عليته الخ... وهذا يعتبر مخالف لجميع القوانين واللوائح ... ونرى أن ما ورد في مذكرة الشاكية لا يعتبر مخالف لأحكام ونصوص قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية.

6. من خلال مذكرة الجهة الممولة (الصندوق العربي للأمناء) رقم (بدون) وتاريخ 2019/1/27م الموجهة الى الجهة تبين تضمينها عدم ممانعة الصندوق على ترسية العطاء على المقاول مكتب صالح سعد شرهان بمبلغ (939,284.77) دولار أمريكي و أن على المؤسسة المضي قدما في إجراءات التعاقد مع المقاول المذكور وإرسال نسخة من العقد الموقع الى الصندوق العربي.

7. من خلال مذكرة الجهة الممولة (الصندوق العربي للأمناء) رقم (بدون) وتاريخ 2018/12/30م الموجهة الى المؤسسة والتي اقترح فيها بأن يتم التفاوض مع المقاول رقم (3) مكتب صالح سعد شرهان المقاول الذي تم اختياره من قبل لجنة تحليل العروض للبحث في إمكانية تخفيض سعر العطاء وهذا يعتبر مخالف للمادة رقم (217) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والتي نصت على " لا يتم التفاوض مع مقدمي العطاءات في المواصفات الفنية الرئيسية أو الأسعار المقدمة مهما كانت الأسباب".

8. لوحظ ان لجنة فتح المظاريف لم تقم بإعلان وأثبات إجمالي التكلفة التقديرية في محضر فتح المظاريف وذلك بالمخالفة لنص المادة (161) الفقرة (ح) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م.

9. لوحظ وجود تضارب في قيمة العقد المطلوب تنفيذه في سنوات سابقة حيث ورد في وثيقة المناقصة بمبلغ إجمالي وقدره =600 الف دولار أمريكي بينما ورد في إعلان المناقصة بمبلغ وقدره =700 الف دولار أمريكي وذلك بالمخالفة للشروط والتعليمات الواردة في وثيقة المناقصة (قائمة البيانات - القسم الثالث).



10. لوحظ وجود تضارب في فترة سريان العطاء حيث ورد في وثيقة المناقصة بـ 90 يوماً بينما ورد في إعلان المناقصة بـ 120 يوماً وذلك بالمخالفة للشروط والتعليمات الواردة في وثيقة المناقصة (قائمة البيانات - القسم الثالث).

11. لوحظ وجود تضارب في فترة سريان ضمان العطاء حيث ورد في وثيقة المناقصة بـ 120 يوماً بينما ورد في إعلان المناقصة بـ 90 يوماً وذلك بالمخالفة للشروط والتعليمات الواردة في وثيقة المناقصة (قائمة البيانات - القسم الثالث).

12. لوحظ وجود قصور كبير في وثيقة المناقصة المذكورة التي تم أعدادها من قبل الجهة ويتضح ذلك من خلال عدم قيام الجهة بتعبئة بعض البيانات المطلوبة في قائمة البيانات في وثيقة المناقصة وذلك بالمخالفة للمادة رقم (90) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م.

13. لوحظ قيام الجهة بالإعلان عن المناقصة في صحيفة الثورة بتاريخ 16/8/2018م وحدد موعد فتح المظاريف بتاريخ 17/9/2018م أي أن فترة الإعلان للمنافسة لتقديم العطاءات كانت لمدة 30 يوماً فقط بالنقص عن الفترة القانونية المحددة في القانون وذلك بالمخالفة لنص المادة (116) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007م. والتي تنص على تحدد فترة تقديم العطاءات بفترة كافية وبما يتناسب مع الاحتياج الفعلي للدراسة بفترة لا تقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ نشر أول إعلان عدا المناقصات الكبيرة التي تزيد تكلفتها التقديرية عن خمسمائة مليون ريال، فتحدد مدة تقديم العطاءات لها بفترة لا تقل عن خمسة وأربعين يوماً من تاريخ نشر أول إعلان.

❖ رأي المكتب الفني:

في نهاية تقريره، خلص المكتب الفني إلى الرأي برفض الشكوى المقدمة من قبل الشاكية لصحة أسباب استبعاد العطاء المقدم منها.

رابعاً: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولات، اتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، تبين أن العطاء المقدم من المؤسسة الشاكية هو أقل العطاءات المقدمة في المناقصة سعراً، غير أنه احتوى على انحرافات بالنقص عن التكلفة التقديرية في أسعار بعض البنود الرئيسية وعلى النحو المبين في الجدول الآتي:

مؤسسة ناصر الجوفى للتجارة والمقاولات			التكلفة التقديرية للبنود دولار أمريكي	بيان الأعمال
معدل الانحراف في كلفة البنود عن التكلفة التقديرية بالنقص				
المشروع بالنقص	المكون بالنقص	المبلغ الفارق بالنقص دولار أمريكي		
٪16.23	٪17.30	163,783.50	946,779.50	المبنى الرئيسي مكون من (بدروم والدور الأرضي والدور الأول والدور الثاني)
٪0.13	٪7.45	1,171.80	17,062.50	أعمال مباني غرف الحراسة والاستقبال
٪0.06	٪3.33	585.6	17,563	أعمال السور
٪0.29	٪16.01	2,946	18,400	أعمال الموقع العام

